الفصل الثانى

النخبة السياسية المصرية

١٩٥٢ - ١٩٦٧

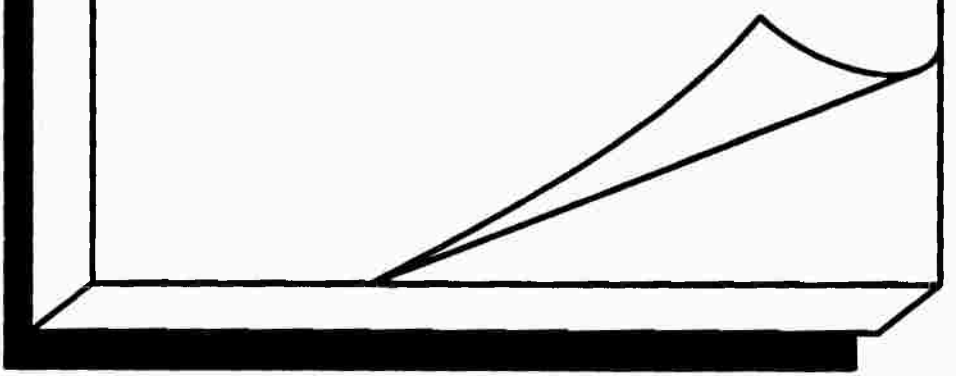

فى هذا الفصل سيقتصر بحثنا على أولئك الذين تولى السلطة بشكل فعلى فى المجتمع المصرى فى تلك الفترة .

وإذا كان هذا المجتمع يتسم بالمركزية وسيادة السلطة التنفيذية على كل ما عداها من سلطات.. فإن تحليلنا سيتركز بشكل أساسى على أولئك الذين تولوا مناصب رئيس الجمهورية ونوابه ورؤساء مجالس الوزراء وأعضاء الحكومات المتعاقبة خلال الفترة من ١٩٥٢ـ ١٩٦٧ وستكون المعالجة فى مباحث ثلاثة هى :

المبحث الأول : يتناول أنماط النخبة وسيادة النمط العسكرى.

المبحث الثانى : ويتعرض الخلفية الاجتماعية والتعليمية للنخبة.

المبحث الثالث : فقد خصص لمعالجة القيادة الكارزمية للرئيس جمال عبد الناصر، والتى لعبت دورًا مهمًّا لا ينكر فى تشكيل اتجاهات النخبة وممارستها وشكل التغيير الاجتماعى فى المجتمع.

المبحث الأول
سيادة النمط العسكرى على النخبة المصرية

إن نجاح نخبة الضباط الأحرار فى الثورة على نظام الحكم القائم والإطاحة بالنخبة الحاكمة والاستيلاء على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان تتويجًا لنضال الشعب المصرى عبر تاريخه الطويل فى سعيه نحو مستقبل أفضل، هذه الثورة تعود جذورها إلى إرهاصات ثورة عرابى ونضال مصطفى كامل ومحمد فريد ثم ثورة ١٩١٩، وما تلاها من انتفاضات وطنية فى الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن.

والواقع أن نجاح النخبة العسكرية فى الإطاحة بالنخبة القائمة فى يوليو ١٩٥٢ أثار عديدًا من التساؤلات حول من هم الضباط الأحرار؟ وما العناصر التى تهيمن على حركتهم؟ وما الأصول الاجتماعية والخلفية التعليمية التى تحدد إطار حركتهم ؟ هذه التساؤلات وغيرها تنبع من اعتبارات عدة، هى:

أولها: إن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تكن لها عقيدة سياسية متكاملة عند قيامها وكان كل ما لديها هو المبادئ الستة، وتعد فلسفة الثورة أول وثيقة عبرت عن تلك العقيدة ، ويرجع عدم وجود أيديولوجية واضحة موحدة تحكم نخبة الثورة منذ توليها مقاليد الأمور إلى تباين الاتجاهات والأفكار للعناصر القائمة بها، وكذلك إلى الخلاف بين قادة الثورة وبين المثقفين، وإلى الطبيعة العسكرية لقادة الثورة، كما يعود إلى ميل قائد الثورة الفعلى إلى عدم الارتباط بأيديولوجية معينة حتى لا تشكل قيدًا على حريته.

ثانيها: إنها حركة عسكرية سرية قوامها عسكريين وأداتها تنظيم عسكرى. احتفظت باستقلالها التنظيمى عن الحركات والأحزاب السابقة على الثورة.

هذا الغموض الذى أحيط بالحركة ومسيرتها زاد من حدته السيل الجارف من الكتابات التى تناولت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر وحركة ونخبة الضباط الأحرار.. إما بالدعاية المفرطة فى المدح والإجلال والتقدير أو بالنقد والتجريح، الأمر الذى أوجد صعوبات أمام أى محاولة موضوعية جادة للبحث.

والحقيقة أن محاولة تأصيل حركة الضباط الأحرار لابد وأن تتم فى سياقها التاريخى حتى يمكن تعرف أبعادها وتكوينها والبيئة التى تعمل فيها، فالدور السياسى للجيش فى مصر ينبع من حقائق موضوعية فى إطار التحليل السياسى، ففى الدول ذات الحكم المطلق التى تتركز فيها السلطة الفعلية فى يد الحاكم الفرد سواء كان ملكا أم رئيس جمهورية، وفى ظل أوضاع التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، الذى تعانى منه شعوب هذه الدول، والصراع بين القوى السياسية فيها على كراسى الحكم، يصبح من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ أن يقع التغيير السياسى فى النظام ومقوماته عن طريق إحداث ثورة شعبية، إلا إذا كان للجيش دور رئيسى فيها.

ومصر تقدم نموذجًا للتغيير الاجتماعى منذ غزو الاحتلال العثمانى بتأثير قوة دفع الاعتبارات العسكرية المخططة لزيادة قوة البلاد فى المجال الخارجى، فرغم قصر فترة الغزو الفرنسى لمصر بقيادة نابليون.. إلا أنه أحدث تأثيرا رئيسيا دفع مصر إلى تجديد اتصالاتها مع الغرب.

وشكل سعى محمد على منذ توليه السلطة إلى جعل القاهرة مركزًا لإمبراطوريته واعتماده فى ذلك على الجيش كأداة تحديث، نموذجًا للتغير الاجتماعى رغم أن النخبة لم تلعب دورا مباشرا لإجراء تغيير اجتماعي مقصود.

وقد أدى التغلغل الأوروبى فى المجتمع المصرى الذى بدأ قبل وبعد وفاة محمد على إلى قيام ثورة أحمد عرابى فى سنة ١٨٨١، التى كان لها تأثير وطنى على وعى

المصريين رغم أنها فى ذاتها لم تخلق تغييرًا اجتماعيًّا، وتوجت ثورة عرابى بالاحتلال البريطانى لمصر، وفى خلال هذه الفترة لم يكن الجيش أداة تغيير بل كان هو ذاته موضعًا للتغيير.

ومع بدء تقلص نفوذ بريطانيا كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ تأثير النخبة العسكرية المصرية فى التعاظم حتى استطاعت مجموعة من الضباط القيام بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وأطاحت بالملك والعرش، وأجرت تغييرًا كبيرًا فى الجوانب المهمة للحياة الاجتماعية، ولذا فإن الجيش شكل عاملاً مستقلاً واعيًا للتغيير الاجتماعى فى تاريخ مصر، وهكذا نجد فترات الاحتلال والتأثير الأجنبى سواء كان فرنسيا أو بريطانيا أو تركيًّا على المجتمع المصرى قد أعطت حافزًا قويًّا للعسكريين لإجراء تغيير اجتماعي عندما يتم التخلص من السيطرة الأجنبية.

وبهذا المعنى.. فإن الجيش كان على وعى بموقعه فى الحياة المصرية، وكان المعقل التقليدى للوطنية والتغيير الاجتماعى على مدى أجيال، وأشار عبد الناصر إلى دور الجيش فى خطاب له عام ١٩٥٤م فى الاحتفال بالذكرى الثانية للثورة بقوله:

" إن الجيش ليس مجرد معسكرات منفصلة عن الشعب بسور عال ولكنه جامعة مفتوحة الأبواب لكل طبقات الشعب يعلمهم ويقوى أجسامهم ، ويرفع معنوياتهم ... ونؤكد لجنودنا أن الجيوش لا يمكنها إحراز النصر دون مساعدة العلماء خلف الميكروسكوب وأنابيب الاختبار .. وبمساعدة كل عضو فى الأمة"

ووجد ضباط الجيش بعد أن استولوا على السلطة فى يوليو ١٩٥٢م أنه من الضرورى إذا أرادوا النجاح فى تغيير وجه الحياة فى مصر الاحتفاظ بالسلطة ولتحقيق أهدافهم ومكانتهم، كان يتعين عليهم إعلان برنامج وحشد التأييد لأعمالهم ومنع القوى المناوئة من تكتيل نفسها، وفى محاولة للتغيير الاجتماعى المكثف.. وجه الضباط جهودهم فى اتجاهين رئيسين، هما التأميم والتصنيع واجروا إصلاحات فى شئون التعليم وشجعوا أنماطًا للعلاقات الفردية تتفق والأهداف

الوطنية، واستغلوا وسائل الاتصال كأداة دعاية... وكذا شهدت مصر تدخلاً من جانب السلطة العسكرية فى البناء الاقتصادى والاجتماعى، كما هو الحال فى الشئون السياسية.

وان كان رفض تسليم السلطة للمدنيين تعد ظاهرة عامة فى تاريخ النخب العسكرية، ولا يحدث انسحاب العسكريين اختياريا من السلطة إلا نادرًا، فإن المتغيرات التى قد تدفع بالعسكريين إلى الانسحاب من السلطة كمتغيرات موضوعية لا تتوافر بصفة خاصة فى بلدان العالم النامى، ومن هذه العوامل درجة نمو الوعى السياسى لدى الجماهير وخبرتها الاجتماعية، ومدى نمو الطبقة الوسطى ووجود نخبة ملائمة لتتولى السلطة .

ومن الصعوبة القول بتوفير هذه المتغيرات فى مصر بعد قيام الثورة.. فقد كانت نخبة كبار الملاك تقف عقبة فى وجه رياح التغيير، وحاولت الإبقاء على الأوضاع القائمة لقطاعات عريضة من العمال والفلاحين وغيرهم من الجماهير التى كانت تفتقر بطبيعتها إلى الخبرات التنظيمية والوعى السياسى المتبلور، كما أن الأحزاب التى كانت قائمة فى الساحة المصرية كانت تعانى من تدهور وتفكك فى صفوفها.

وبالإضافة إلى عدم توافر هذه العوامل، فإنه من العسير على العسكريين أن يتنازلوا عن السلطة للمدنيين بعد أن تذوقوا مزاياها ومكاسبها، وقد يؤدى انقسام العسكريين فيما بينهم وعدم ثقتهم بالحكم المدنى إلى عدم انسحابهم من السلطة.

إن نجاح نخبة الضباط الأحرار فى إزاحة النخبة القائمة فى مصر فى يوليو ١٩٥٢ م كان إيذانا ببدء سيطرة نخبة جديدة عسكرية، تختلف فى طبيعة تكوينها وهيكل بنيانها والأسس التى تستند إليها فى هيمنتها على السلطة عن النخبة القائمة فى الساحة المصرية حينذاك.

ويمكن تمييز النخبة المصرية الحاكمة بعد عام ١٩٥٢م إلى فئتين :

الأولى: هى التى تشكل لب أو جوهر النخبة، وتتكون من مجموعة صغيرة من الضباط كونوا اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، التى أصبحت تعرف فيما بعد باسم مجلس قيادة الثورة، الذى ظل قائمًا حتى عام ١٩٥٦ وهؤلاء الضباط هم:

جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، حسن إبراهيم، عبد اللطيف بغدادى، زكريا محى الدين، حسين الشافعى، صلاح سالم، جمال سالم، أنور السادات، خالد محى الدين، كمال الدين حسين، وارتبط بهؤلاء الضباط لفترة محدودة باللواء محمد نجيب، وشكل هؤلاء الضباط نواة أو مركز النخبة خلال الفترة موضع البحث، وارتبط بهذه الفئة بعض الضباط الآخرين، مثل: عبد المنعم أمين، أحمد شوقى، يوسف صديق، عبد المنعم عبد الرؤوف، أحمد أنور، لطفى واكد، وكان معيار تجنيد هؤلاء الضباط هو الثقة الشخصية لعبد الناصر، بالإضافة إلى الأدوار التى لعبها هؤلاء الضباط ليلة الثورة مما ساعد على نجاحها.

أما الفئة الثانية: ويطلق عليها اصطلاح النخبة المحيطة او الهامشية، فقد ظهرت فى أوائل الستينيات، وكان أعضاؤها ينتمون الى تنظيم الضباط الأحرار ويشكلون الصف الثانى، كما كانوا على صلة وثيقة بأفراد الفئة الأولى، ومن أعضاء هذه الفئة من تولى رئاسة الوزارة على صبرى وصدقى سليمان، ومنهم من تبوأ مراكز مهمة فى مجال الأمن الداخلى والجيش، مثل: كمال رفعت، حسين ذو الفقار صبرى، ثروت عكاشة، عباس رضوان، عبد المحسن أبو النور، محمود صدقى سليمان، محمود يونس، عبد القادر حاتم، أمين هويدى، شعراوى جمعة، محمد فوزى، عبد الوهاب البشرى، ويلاحظ أن الوزن النسبى للشخصيات الرئيسية داخل دائرة السلطة قد اختلف من مرحلة لأخرى، وكذلك لم تكن النخبة ذاتها جامدة أو مغلقة.

طوال الفترة موضع البحث، وهناك عدة ملاحظات رئيسية فى هذا الصدد:

أولاً: أن هناك نوعًا من الحراك بين المستويات العليا والدنيا للنخبة، ربما كان الهدف من ذلك فى رأى عبد الناصر هو إعطاء فرصة لأعضاء النخبة المحيطة للوصول إلى المراكز العليا؛ لاتخاذ القرار بطرق شرعية حتى لا يصبح التآمر أو الانقلاب هو البديل الوحيد المتاح أمامهم.

ثانيًا: أن الشخصيات الرئيسية فى لب النخبة قد أخذت دورات من التنقل بين مراكز القوة الحقيقية والمناصب الشكلية، أو نوعًا من التقلب بين شرائح النخبة العليا وشرائحها الدنيا.

ويعطى هذا التقلب مؤشرا على وجود درجة معتدلة من التنافس والخلاف داخل النخبة، فالفائز فى عملية الصراع لا يحصل على كل شىء ولا المهزوم يفقد كل شىء، وتظل الفرصة متاحة أمامه للعودة مرة ثانية، ويلاحظ أن عدد اللاعبين الذين استبعدوا أو تقاعدوا خلال عملية الصراع داخل النخبة المصرية كان محدودًا.

ثالثًا: إن حجم النخبة قد شهد تزايدًا فى الفترة من ١٩٥٢ـ١٩٧١م؛ نتيجة دخول عناصر جديدة كثيرة إلى شرائح النخبة المختلفة، فالنخبة المحدودة العدد من الضباط التى تولت السلطة فى يوليو عام ١٩٥٢م أصبحت نخبة واسعة ممتدة بطريقة هلامية غير متبلورة، وضمت ضباطا وبيروقراطيين وأساتذة جامعيين وسياسيين من العهد القديم، ساهموا جميعًا فى إرساء حكم النخبة العسكرية فى مصر.

وتوضح دراسة هيكل النخبة المصرية فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠م وأسلوب صنع القرار داخلها انه يمكن تقسيم هذه الفترة؛ طبقًا لدور عبد الناصر فيها إلى أربع مراحل، هى:

١ ـ المرحلة الأولى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤م:

وكان دور عبد الناصر فى عملية صنع القرار عاديًا أو على الأقل قائدًا لمجموعة الأغلبية داخل مجلس قيادة الثورة، وكان تماسك نخبة الضباط الأحرار فى مواجهة القوى والأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى، ثم محاولة اكتساب الشرعية من خلال سلسلة من الإجراءات والجهود المتتالية لكسب الجماهير إلى جانبهم هى الشغل الشاغل لمجلس قيادة الثورة، وكانت القرارات داخل المجلس تتخذ بالأغلبية، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن دور عبد الناصر فى تنظيم الضباط الأحرار وملكاته الشخصية وعلاقاته الوثيقة بأعضاء تنظيم الضباط الأحرار قد وهبته قوة التأثير على الممارسة الحقيقية لصنع القرار داخل مجلس قيادة الثورة، ولعل موقف عبد الناصر من تقرير مستقبل الحكم في مصر وهل يكون ديمقراطيا أو ديكتاتوريا لخير دليل على ذلك.

٢ ـ المرحلة الثانية:

وتبدأ عقب انتصار عبد الناصر على نجيب، والجناح الموالى له فى ربيع عام ١٩٥٤م حتى الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦٩م.

وفى هذه المرحلة بدأ عبد الناصر يلعب دورًا مسيطرًا على إثر سلسلة الانتصارات التى حققها داخليًا، واستخدامه للسياسة الخارجية كأداة لخلق كارزميته، وقد وصلت شعبية عبد الناصر فى هذه المرحلة إلى أوجها اثر إعلان الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨م، وأصبح يمثل رمزًا للجماهير العربية والمصرية فى تحقيق وتجسيد آمالها.

وقد جاء صعود نجم كارزما عبد الناصر متفقًا وتقاليد الثقافة السياسية فى المجتمع المتعلقة بقوة وسيادة السلطة المركزية وتركزها فى شخص الحاكم الفرد، وقد اقتصر دور المؤسسات الاخرى خلال تلك الفترة على مجرد العلم.. ولعل أوضح مثال لذلك قرار تأميم قناة السويس، الذى لم يعلم به مجلس الوزراء المصرى إلا قبل إعلانه بساعات قلائل.

٣ ـ المرحلة الثالثة ١٩٦١ ـ ١٩٦٧:

وتبدأ عقب الانفصال السورى وحتى هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، وفى هذه المرحلة سعى عبد الناصر بمساعدة بعض المثقفين المصريين إلى بلورة عقيدة الثورة فى شكل الميثاق الوطنى، الذى يعد فى حقيقته امتدادًا وتطويرًا للمبادئ الستة، التى جاءت بفلسفة الثورة، ثم على ضوء تجربة الثورة فى سنواتها العشر الأولى.

وقد اقترنت هذه المرحلة بتصاعد نفوذ المشير عبد الحكيم عامر وامتداده ليشمل جوانب متعددة فى المجتمع المصرى، وازدياد هذا التأثير ليتحكم فى مسار صنع القرار على مستويات متباينة؛ الأمر الذى أدى إلى تصاعد الصراع بين عبد الناصر والمشير ووصوله إلى الذروة بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧؛ حيث اعتبر المشير عامر نفسه ندًّا للرئيس عبد الناصر.

وبدا خلال هذه المرحلة الاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية والقيادة الجماعية؛ حيث شكل مجلس رئاسة فى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٦٢م من أحد عشر عضوًا، غير أن هذه

المحاولة لم تؤثر بشكل جوهرى على الدور المسيطر لعبد الناصر، كما شهدت الفترة نفسها صعود عدد من الصف الثانى للضباط الأحرار إلى دائرة السلطة مثل على صبرى وصدقى سليمان وغيرهم ، كذلك اقترنت هذه المرحلة بتقلص جوهر النخبة الأصلية للضباط الأحرار وازدياد حدة الأزمة الاقتصادية ؛ لتؤدى ضمن عوامل أخرى إلى هزيمة يونيو عام ١٩٦٧م.

٤ ـ أما المرحلة الرابعة :

فقد كانت بدايتها إعادة لتأكيد كارزمية عبد الناصر بخروج الجماهير المصرية فى التاسع والعاشر من يونيو، تطالبه بالاستمرار فى السلطة وتفويضه بإجراء التغيير الضرورى لإزالة آثار العدوان، والقضاء على أسباب التفسخ الداخلى.

وقد اقترنت هذه المرحلة بإعادة سيطرة عبد الناصر على الجيش، وإجراء عملية تطهير لخصومه والتخلص من معارضيه حتى أنه لم يبق فى السلطة من اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار عند رحيل عبد الناصر، سوى حسين الشافعى وأنور السادات.

وشهدت هذه المرحلة استجابة لدعوة التغيير التى طالبت بها الحركات الطلابية والعمالية فى الفترة اللاحقة للنكسة، بإصدار بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨م كوثيقة جديدة لعقيدة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وتكملة لما سبقه من مواثيق.. كذلك شهدت هذه الفترة صدور قانون الإصلاح الزراعى الثالث، وزيادة الاعتماد على المدنيين فى ممارسة السلطة.

وبرزت خلال الفترة الممتدة من يونيو ١٩٦٧ إلى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ أيضًا ظاهرة "تحجر القيادة"، أو ما يعرف باسم مراكز القوى نتيجة للفراغ السياسى فى الساحة المصرية.

والحقيقة أن عبد الناصر لعب دورًا مسيطرًا على نخبة الضباط الأحرار، منذ نجاحه فى الفوز على الجناح الموالى لمحمد نجيب، رغم المحاولات التى بذلت لتقليل حجم هذا الدور.

أولا : العسكريين والسلطة :

توضح دراسة هيكل النخبة المصرية فى الفترة موضع البحث هيمنة العسكريين على النخبة بكاملها، والتى يوضحها الجدول (١)؛ فمنذ تولى اللواء محمد نجيب رئاسة مجلس الوزراء فى سبتمبر عام ١٩٥٢ ـ كأول عسكرى فى تاريخ مصر الحديث يتولى هذا المنصب بعد محمود سامى البارودى، وشهدت المناصب الرئيسية فى الدولة والوزارة هجومًا مكثفًا من جانب العسكريين.

فقد بلغ عدد الذين تولوا المناصب الرئيسية فى النخبة السياسية التى تولت السلطة فى الفترة الممتدة من ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ حتى آخر تعديل وزارى أجراه عبد الناصر قبل وفاته فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ؛ أى خلال ثمانية عشر عاما ١٣١ شخصية من بينهم ٤٤ شخصية من العسكريين بنسبة ٣٣.٦ ٪ ، فى مقابل ٨٧ أو ٦٦.٤ ٪ من المدنيين.

ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات على هذه الإحصائية :

أولاً : قد تؤدى هذه الإحصائية إلى نتيجة خاطئة مؤداها تفوق عدد المدنيين بالنسبة للعسكريين بنسبة ٢ : ١ ، على حين انه من الواضح أن اعتماد النظام على النخبة المدنية خاصة فى مجالات التكنولوجيا لا يعنى اعتماده عليهم فى ممارسة السلطة، بل إن معظم هؤلاء المدنيين كانوا أداة طيعة فى أيدى العسكريين، ولم يشكل أى منهم قاعدة مستقلة للسلطة.

وقد يرجع ذلك إلى افتقار هؤلاء المدنيين للخلفية السياسية، وعدم قدرتهم أو رغبتهم فى تمثيل ثقل مضاد للعسكريين، أو اهتمامهم بالمناصب أو خوفهم من التطهير، كما ان تجنيدهم للمناصب النخبوية كان يتم من خلال علاقات الصداقة والنسب والعلاقات الشخصية.

جدول (١): نسبة العسكريون – المدنيون فيما بين التشكيلات

المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠.

الوزارة	عسكريون		مدنيون		إجمالي
	عدد	٪	عدد	٪	
٧ سبتمبر ١٩٥٢	١	٦.٣	١٥	٩٣.٨	٦١
٨ ديسمبر ١٩٥٢	١	٥.٦	١٦	٩٤.١	١٧
١٨ يونيو ١٩٥٣	٥	٢٦.٣	١٤	٧٣.٦	١٩
٤ أكتوبر ١٩٥٣	٩	٤٠.٩	١٣	٥٩	٢٢
١٧ أكتوبر ١٩٥٤	١١	٤٥.٨	١٣	٥٤.١	٢٤
١ سبتمبر ١٩٥٤	١٢	٥٢.١	١١	٤٧.٧	٢٣
٣٠ يونيو ١٩٥٦	٨	٣٦.٣	١٤	٦٣.٣	٢٢
٥ مارس ١٩٥٨	٨	٣٨.١	١٣	٦١.٩	٢١
٧ أكتوبر ١٩٥٨	١٦	٤٨.٥	١٧	٥١.٥	٣٣
١٧ أغسطس١٩٦١	١٦	٥١.٥	١٥	٤٨.٣	٣١
١٩ أكتوبر ١٩٦١	١٥	٥١.٦	١٤	٤٨.٢	٢٩
٢٩ سبتمبر ١٩٦٢	١٧	٤٧.١	١٩	٥٢.٦	٣٦
٢٤ مارس ١٩٦٤	١٦	٣٦.٣	٢٨	٦٣.٦	٤٤
٢ أكتوبر ١٩٦٥	١٩	٤٦.٢	٢٢	٥٣.٥	٤١
١٠ سبتمبر ١٩٦٦	٢١	٥٥.٢	١٧	٤٤.٧	٣٨
١٩ يونيو ١٩٦٧	١٩	٦٥.٤	١٠	٣٤.٤	٢٩
٢٠ مارس ١٩٦٨	١٣	٣٩.٤	٢٠	٦٠.٦	٣٣
٢٨ أكتوبر ١٩٦٨	١٣	٤١.٩	١٨	٥٨.١	٣١

ثانيًا: يلاحظ أن نسبة العسكريين إلى المدنيين قد شهدت نموا مطردًا، فقد زاد عددهم من شخص واحد فقط فى وزارتى سبتمبر وديسمبر ١٩٥٢م ليصل إلى أحد عشر ضابطًا فى ابريل١٩٥٤ أى بنسبة ٤٥.٨٪، واستمرت الزيادة حتى بلغت أقصى معدل لها فى سبتمبر من العام نفسه، وسجلت ٥٢.١٪؛ الأمر الذى يعكس الصراع على السلطة بين جناح عبد الناصر وأنصار محمد نجيب، ومحاولة الأول فرض سيطرته من خلال الاستعانة بالعسكريين.

وشهد عام ١٩٥٦م محاولة نحو مدنية السلطة إلا إنها لم تستكمل بسبب حرب السويس وزادت نسبة العسكريين مرة أخرى حتى وصلت إلى ٥١.٦٪ فى أكتوبر ١٩٦١م، ثم اتجه المعدل للهبوط وسجل أدنى معدل له خلال الستينات فى مارس ١٩٦٤م، وما لبثت أن تصاعدت نسبة العسكريين مرة ثالثة لتسجل أعلى معدل لها فى الفترة موضع الدراسة فى يونيو ١٩٦؛ حيث بلغت ٦٥.٤٪، ويوضح الجدول السابق التفاوت فى نسبة العسكريين إلى المدنيين خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٨م.

ثالثًا: يلاحظ ارتباط زيادة معدل العسكريين بالنسبة للمدنيين بعدد من العوامل والأحداث؛ بمعنى أن مواجهة النظام المصرى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحادة خلال الفترة موضع الدراسة أثرت بشكل مباشر فى زيادة عدد العسكريين فى المناصب المهمة والمستويات العليا من السلطة.

رابعًا: يلاحظ أن متوسط المدة التى كان يستمر فيها أحد العسكريين فى منصبه وصلت إلى خمس سنوات مقابل ثلاثة للمدنيين، كذلك كان الجيش هو المورد الرئيسى لرؤساء الجمهورية ونوابه ورؤساء الوزارات ، فكل الرؤساء خلال الفترة موضع الدراسة، وهم: اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر كانوا من العسكريين، وكذلك رؤساء الوزارات وهم محمد نجيب وعبد الناصر وعلى صبرى وزكريا محى الدين وصدقى سليمان، كما سيطر

العسكريون على الوزارات الرئيسية مثل الدفاع والخارجية والداخلية وأيضا جهاز المخابرات ومراكز توجيه الرأى العام ومجالس إدارات الصحف.

وهناك عامل مهم وراء تغلغل العسكريين فى المستويات المختلفة لأجهزة الدولة، تتمثل فى محاولة إبعاد هؤلاء العسكريين عن صفوف الجيش، ومنع الاتصال بينهم وبين القوات المسلحة خشية محاولاتهم القيام بانقلاب آخر فيما بعد، ومن هنا جاء توزيع أعداد كبيرة من الضباط، الذين ساهموا فى نجاح الثورة فى يوليو ١٩٥٢على المؤسسات والشركات العامة مكافأة لهم.

وقد استخدمت ثلاث استراتيجيات أساسية لضمان هيمنة العسكريين على السلطة وتشديد قبضتهم عليها، هى:

الاستراتيجية الأولى: السيطرة على الوزارات الرئيسية إما بإسنادها مباشرة إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذين استعانوا بالمدنيين كمصدر للخبرة فى المقام الأول، أو بتجميع الوزارات فى قطاعات وتولى العسكريين مسئولية الإشراف المباشر على هذه القطاعات، وقام بهذا الدور كل من عبد اللطيف البغدادى، حسين الشافعى، زكريا محى الدين، كمال الدين حسين، كمال رفعت، عباس رضوان، عبد المحسن أبو النور، عبد القادر حاتم وغيرهم.

الاستراتيجية الثانية: اتبعت فى الوزارات التى يتولاها مدنيون بوضع أحد الضباط فى منصب نائب وزير أو وكيل وزارة طبقًا للهيكل التنظيمى للوزارة، ومثال ذلك الأدوار التى قام بها كل من حسين ذو الفقار صبرى حتى عام ١٩٦٤، ومحمود رياض ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ حيث تولى كل منهما منصب نائب وزير الخارجية، التى كان يتولاها الدكتور محمود فوزى وهو مدنى.

أما الاستراتيجية الثالثة: وهى الاستعانة بمن عرفوا باسم الضباط التكنوقراط، الذين ظهر معظمهم فى المواقع القيادية منذ أواخر الخمسينيات، ثم سرعان ما تولوا المنصب الوزارية أو بلغوا مستويات قيادية عليا.

هذه الفئة مثلت نحو ١٣.٣٪ من إجمالى أعضاء النخبة منذ عام ١٩٥٢م، وهؤلاء الضباط هم الذين حصلوا على درجات علمية فى العلوم الاجتماعية والطبيعية بجانب شهادتهم العسكرية.

ومن خلال هؤلاء الضباط تمكن العسكريين من أن يمدوا نفوذهم، ويقللوا من الاعتماد على الخبراء المدنيين.

ويلاحظ أن العسكريين قد أحجموا عن تولى المناصب التالية للمستوى الوزارى ؛ حيث قدر عدد الضباط الذين تولوا منصب وكيل الوزارة عام ١٩٦٤ بنحو ثلاثة عشر فقط من إجمالى عددهم البالغ ١٣٧ شخصًا، ويعزى ذلك إلى أن هذه المناصب تتطلب خبرة فنية عالية، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات العامة والبنوك حيث لم يستطع العسكريون التسلل إلى المراكز الرئيسية فيها لما تستلزمه من درجة عالية من التخصص والتدريب الفنى.

ثانيًا: عوامل التجانس والصراع لدى النخبة المصرية:

إن نخبة الضباط الأحرار قد جاءت إلى السلطة فى يوليو عام ١٩٥٢م وهى تحمل بين صفوفها عوامل وبذور الشقاق والصراع، كما كانت تتوافر لها فى الوقت نفسه المقومات التى تكفل الحد الأدنى من التماسك والتجانس، على الأقل خلال الفترة الأولى من توليها زمام الأمور.

عوامل التماسك :

تضافرت عوامل عديدة لتوفر قدر من التلاحم الداخلى بين أعضاء نخبة الضباط الأحرار، منها:

١ ـ عدم وجود خطوط فاصلة بيين جماعات عرقية أو لغوية أو دينية فى المجتمع المصرى، الذى امتاز بتجانس طبيعى وبشرى ولغوى ودينى على مدى تاريخه الطويل، الأمر الذى انعكس على الجماعة التى شكلت نخبة الضباط الأحرار.

٢ ـ تشابه ظروف التنشئة السياسية حيث ينتمى معظم أفراد النخبة المصرية إلى أصول ريفية، وولدوا فى الفترة من ١٩١٧ ـ ١٩٢٢م، وانتقلت أسرهم بتأثير عملية

التحضر والتحديث إلى المدن، وبالتالى خضعت تلك الأسر وأطفالها للآثار التى تطرحها هذه العملية على المستويات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك تلقى أبناؤهم تعليمهم فى المدارس الحديثة التى كانت بمثابة مراكز لإثارة المشاعر الوطنية، فقد كان عبد الناصر على سبيل المثال طالبًا فى مدرسة النهضة التى كانت دائمًا فى مقدمة المظاهرات السياسية، كما أن إغلاق تلك المدارس كان من الأمور المألوفة، التى جعلت التلاميذ يدركون ما يحدث فى الشارع السياسى، وكان ذلك من العوامل المهمة المؤثرة فى نشأتهم.

وكذلك نشأت نخبة الضباط الأحرار فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نفسها التى اتسمت بالأزمات الحادة وعدم الوضوح الأيديولوجى، والصراع المستمر بين العرش والوفد والاحتلال البريطانى، وتدهور الأوضاع والظروف القائمة.

وكانت المحصلة النهائية لتماثل ظروف نشأة النخبة المصرية خلال الفترة السابقة ليونيو ١٩٥٢م هى الشعور بالغربة والإحباط والاستياء من النظام القائم والرغبة فى تغييره؛ الأمر الذى أضفى نوعًا من التماسك الداخلى فى سعيهم لتحقيق هدف مشترك.

١ ـ التجانس الاجتماعى:

عرفت النخبة المصرية درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعى بين أعضائها، فالضباط الأحرار لم تكن لهم أصول تنحدر من عائلات أرستقراطية أو كبار الملاك أو عسكرية ما عدا اللواء محمد نجيب، وكان الضباط الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بحكم واقعهم الاجتماعى ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، باستثناء قلة منهم كانت من أبناء الشرائح الفقيرة فى الطبقة المتوسطة، وكان هؤلاء الضباط يتأرجحون بين أبناء الموظفين وأثرياء الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة.

٢ ـ علاقات الزمالة والدفعة والشلة:

لعبت علاقة الدفعة بمعنى مجموعة خريجين من كلية واحدة أو جامعة أو معهد فنى أو عسكرى دورًا حيويًّا فى عملية التجنيد لصفوف نخبة الضباط الأحرار خاصة فى

غياب التنظيم السياسى الفعال، فقد كانت سنوات الدراسة بالكلية الحربية عقب عام ١٩٣٦ فرصة للاحتكاك والتعارف وتكوين الصداقات بين أعضاء نخبة الضباط الأحرار، التى استمرت علاقتهم بعد التخرج، واستطاعوا من خلال روابط الدفعة والمهنة تشكيل تنظيم الضباط الأحرار.

وكذلك عمل أعضاء النخبة على تكوين شلل محيطة بهم على أساس الصلة القوية بين أعضائها، واتسمت هذه الشلل أو المجموعات بدرجة كبيرة من المرونة فى الدخول والخروج؛ نتيجة للطموح الشخصى أو ضغوط الظروف الداخلية والخارجية، ويلاحظ أن العلاقات داخل هذه الجماعات تتسم بالضعف وسهولة الانهيار، كما أن هذه الشلل كانت تستمد شرعيتها من الانتساب إلى عبد الناصر.

٣ـ التحديات والأهداف المشتركة:

يعود التماسك الذى اتسمت به نخبة الضباط الأحرار جزئيًا إلى الاتفاق على الأفكار العامة والأهداف الأساسية لحركتهم خلال فترة الإعداد للثورة وبعدها، والتى تبلورت بشكل عام فى مبادئ الثورة الستة... هذه المبادئ التى شكلت أسس التخلص من النظام القديم والطبقات المسيطرة على مقاليد الأمور، وكذلك بناء النظام الجديد. ويلخص البعض أهداف النظام الذى أقامه الضباط الأحرار فى الاستقلال الوطنى والتحديث، وإن كان الأخير يعد وسيلة لضمان دوام الاستقلال.

وكذلك.. فإن التحديات التى واجهت نخبة الضباط الأحرار عند استيلائهم على السلطة جعلت هدفهم الأول هو دعم السلطة والتصدى للجماعات المناوئة واكتساب الشرعية والتأييد من جانب الأغلبية الساحقة، وبالتالى كان لهذه التحديات أثرها فى استمرار التماسك الداخلى بين أعضاء النخبة، ولذا.. فإنه بمجرد النجاح النسبى فى التصدى لهذه المشاكل، بدأت الصراعات الداخلية تتفجر بين أعضاء النخبة، وتعبر عن نفسها بوضوح.

٢ـ كارزما عبد الناصر:

وقد لعبت كارزما عبد الناصر التى تكونت عبر توافر مقومات شخصية فريدة، وتوافر ظروف ملائمة على المستويات الداخلية والخارجية دورًا حيويًا فى تماسك نخبة

الضباط الأحرار، وإضفاء الشرعية على النظام الذى أقامته بعد استيلائها على السلطة فى يوليو ١٩٥٢م.

ورغم الانتكاسات والهزائم التى مر بها عبد الناصر ونظامه، إلا أن هذه العلاقة الكارزمية مكنته ضمن عوامل أخرى على الاستمرار والصمود فى مواجهة التحديات المختلفة من ناحية، كما أنها كانت مصدر التجديد وتعويض العلاقة الكارزمية كلما تطلبت الأحداث ذلك.

عوامل الشقاق والخلاف :

تعرضت الجماعة التى شكلت العمود الفقرى للضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢م لضعف مستمر وانشقاقات عديدة، عبرت عن نفسها فى صورة استقالات وطرد وتطهير خلال هذه الفترة، وكانت المحصلة النهائية للانقسامات داخل النخبة هى ضمور اللب الداخلى لها، فمع حلول علم ١٩٧٠م لم يكن حول عبد الناصر من مؤسسى تنظيم الضباط الأحرار من اللجنة التأسيسية للتنظيم، سوى أنور السادات وحسين الشافعى.

ويمكن إيجاد تفسير للخلافات المتصلة بين أعضاء اللب الداخلى لنخبة الضباط الأحرار فى غياب الإطار الفكرى والأيديولوجى للتنظيم، وأن حركة الضباط الأحرار تمت بحافز التغيير أساسًا دون تخطيط للمستقبل، والارتباط الفكرى بين أعضائها لم يتجاوز ما ورد فى منشورات الحركة، وكان تنظيم الضباط الأحرار ممثلاً لكافة الاتجاهات السياسية السائدة فى مصر قبل ١٩٥٢.. فقد كان هناك بين صفوفه من ينتمى لليمين، ومن ينتمى لليسار والفكر الليبرالى والشمولى.

هذا التركيب غير المتجانس فكريا لتنظيم الضباط الأحرار أدى إلى أن يصف البعض اللجنة التنفيذية لهذا التنظيم بأنها قيادة تنظيم شبه جبهوى، وليس قيادة تنظيم موحد.

وهكذا.. نجد أن تنظيم الضباط الأحرار يجمع بين أعضائه الانتماء إلى التيارات والتنظيمات الوطنيّة الرئيسية نفسها فى مصر قبل الثورة، كما يعود التنظيم إلى قدرة عبد الناصر بحكم عدم تعصبه لتيار سياسى معين أو فكر محدد، ورغبته فى الاستفادة

من كل العناصر الوطنية فى تكوين تنظيم من عناصر تنتمى لتيارات مختلفة، وأوضح عبد الناصر أن الانقسامات فى صفوف الضباط الأحرار تعود إلى اختلاف الأفكار السياسية لدى الضباط الأحرار؛ نتيجة لاختلاف الوسيطين الاجتماعى والعائلى اللذان ينحدر منهما الضباط.

وهكذا.. فإنه بعد مضى نحو أقل من عامين على قيام الثورة ونجاحها جزئيًا فى التصدى للتحديات التى واجهتها، حتى أخذت الانقسامات تتضح داخل صفوف نخبة الضباط الأحرار، ومن أبرز هذه الخلافات الصراع بين عبد الناصر واللواء محمد نجيب فى بداية الثورة، ثم التنافس بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى الستينيات، وهذا لا يعنى عدم وجود صراعات أخرى، وإنما كانت هناك انقسامات عديدة كان الطرف الدائم فيها عبد الناصر.. أما الأطراف الاخرى المتغيرة فكان صلاح سالم أو جمال سالم أو كمال الدين حسين، أو البغدادى، واقترنت هذه الخلافات بسلسلة من الاستقالات التى شملت جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة بما فيهم عبد الناصر نفسه.

واتخذ الصراع بين عبد الناصر ونجيب فى أوائل الثورة، ثم بين عبد الناصر وعامر أبعادًا مهمة من حيث اتساع نطاقه.. فالأول شمل بالإضافة إلى العسكريين النخب المناوئة فى الساحة السياسية المصرية والثانى شمل قادة المؤسسة العسكرية الرئيسين، وكذلك من حيث الآثار التى ترتبت على كل منهما على مستقبل النظام الحاكم فى مصر والتغييرات التى جرت فى المجتمع المصرى.

وكان الأثر الواضح لهذه الانقسامات، وتقلص جوهر النخبة الرئيسية للضباط الأحرار بدا فى تسلل عدد من ضباط الصف الثانى للنخبة إلى المراكز القيادية فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، ومن أهم هؤلاء الضباط: على صبرى، صدقى سليمان، عبد القادر حاتم، عبد الوهاب البشرى وغيرهم، وكذلك من المظاهر البارزة لضمور النخبة العسكرية انخفاض نسبة العسكريين إلى المدنيين فى النخبة المصرية بعد يونيو ١٩٦٧ فقد انخفضت من ٦٥.٤٪ فى يونيو ١٩٦٧ إلى ٤١.٪ فى أكتوبر ١٩٦٨ وصعود نسبة المدنيين إلى ٥٨.٨٪؛ الأمر الذى عكس استجابة

عبد الناصر لرد الفعل الشعبى ضد سيطرة العسكريين، وتزايد الاعتماد على المدنيين فى النخبة المصرية .

ولم تكن الانقسامات سمة مجلس الثورة فحسب.. بل كانت سمة العلاقات بين العسكريين والأطراف الاخرى فى المراكز النخبوية، فكلما حققت الدولة تطورًا فى المجالات الصناعية والاقتصاديةن فلا مفر من اعتماد النظام بصورة متزايدة على ذوى الكفاءات العليا والتخصص الفنى من مهندسين وعلماء وفنيين، ومن شان نمو هذه الفئات أن تشكل تحديًا للوضع المسيطر للضباط، ولعل هذا يفسر علاقة الجفاء بين معظم العسكريين فى نخبة الضباط الأحرار والدكتور عزيز صدقى، الذى تركزت مسئولية الصناعة فى يده، كذلك أدت تأميمات عام ١٩٦٣م التى شملت نحو ٢٩٣ شركة إلى إيجاد فرص هائلة للتكنوقراط والفنيين والإداريين للوصول إلى مناصب المديرين ورؤساء مجالس الإدراة.

المبحث الثانى
الخلفية الاجتماعية والتعليمية للنخبة العسكرية

يعكس الوضع الاجتماعى للمؤسسة العسكرية الأهداف التى تعبر عنها فى تحركها السياسى، إذ إن الجيوش فى الشرق الأوسط أصبحت فى هذا القرن تعبر عن قوى اجتماعية أوسع نطاقًا وهى الطبقة المتوسطة الجديدة، وبذلك فقد أصبحت طليعة من طلائع القومية والإصلاح الاجتماعى، بعد أن كانت أداة قهر هدفها تحقيق المصالح الخاصة للملوك والأرستقراطية.

والواقع أن العسكريين ليسوا طبقة اجتماعية، بل إنهم يعملون كامتداد لطبقات اجتماعية؛ بمعنى أنهم يعملون كجماعة مصلحة وليس كطبقة، ومن هنا تصير لهم علاقات وثيقة بالطبقات والقطاعات الاجتماعية المختلفة العليا والوسطى والدنيا.

وكان عدد كبير من ضباط الجيش المصرى فى عام ١٩٥٢ من أبناء العمد وأعيان القرية المصرية ذوى الملكيات المتوسطة، فعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف بغدادى من أبناء العمد فى قريتين بالمنيا والمنصورة، وغالبية الضباط فى ذلك الوقت كانوا من أبناء وأخوة الموظفين فى دوائر الحكومة المختلفة، جنبا إلى جنب مع من أبناء ذوى الأملاك المتوسطة والصغيرة وميسورى الحال من الفلاحين وأصحاب المهن الحرة، وإذا كان دخول الكلية الحربية يتطلب إتمام التعليم الثانوى.. فإنه من الواضح أن الضباط الأحرار جاءوا من عائلات تستطيع تحمل نفقات التعليم الثانوى؛ أى إنهم انحدروا من طبقة متوسطة مستواها معقول من عائلات الفلاحين والموظفين.

وبهذا المعنى فإن هناك شريحتين اجتماعيتين غير ممثلتين فى الضباط المصريين عام ١٩٥٢ ، وهما شريحة تمثل جماهير الفقراء والعمال الزراعيين والصناع والعمال فى الحضر.. أما الشريحة الأخرى فتمثل كبار ملاك الأراضى والأثرياء والعائلات والأرستقراطية.

ورغم أن الكلية الحربية قد فتحت أبوابها بعد معاهدة ١٩٣٦م أمام فئات اجتماعية جديدة، هى الفئات التى ينتمى إليها معظم أولئك الذين قادوا ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إلا أن هذه الفئات ظلت فى إطار يبعد عن تمثيل الشريحتين السابقتين.

يؤكد البعض أن الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكونوا أبناء الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين، ولا الإقطاعية أو الرأسمالية، وإنما أبناء الطبقة الوسطي، وكانت قلة منهم من أبناء الشرائح الفقيرة فى هذه الطبقة أى صغار الموظفين، وكان أعضاء النخبة العسكرية المصرية من أصول متواضعة نسبيا مقارنة بالنخبة قبل ١٩٥٢ ، وصلتهم بالريف لا تبعد عن جيل الآباء والأجداد.... هذه الخلفية ساهمت فى انعدام التكامل مع نخبة كبار الملاك، كما ساهمت فى إرساء اتجاه أيديولوجى لدى الضباط مناهضى لقيم الطبقة العليا التى اعتبروها فاسدة، وفى توجيه الأولوية والاهتمام بقضية الإصلاح الزراعي؛ أى إن خلفية الضباط جعلت الجيش المصرى لا يلعب دورًا محافظًا وجامدًا وإنما جعلته يمثل قوة تقدمية.

ويشير ديكمجيان إلى أن نحو ٤٢ من إجمالى عدد النخبة المصرية البالغ ١٣١ شخصا قد جاءوا من الطبقة العليا أو اعلى شريحة فى الطبقة المتوسطة، وأن ستين لديهم خلفية الطبقة الوسطي، بينما ينحدر ثمانية من أصول الطبقة الدنيا، ولم يحدد خلفية للواحد والعشرين الباقيين.

والواقع أن رغم عدم وجود صلة آلية مباشرة بين الأصل الاجتماعى والوضع الطبقى وبين اتجاهات النخبة الحاكمة، إلا إنها توضح اتجاهات التغيير السياسى

والاجتماعى واتجاهات النظام السياسى ذاته، بل وقد يعتبر البعض أن الخلفية الاجتماعية والمهنية هى المتغير الأكثر أهمية خاصة فى دراسة الدول النامية.

ويؤكد بعض الكتاب أن معايير الولاء كانت هى المعيار الأساسى للتجنيد لمراكز النخبة، حيث تولى القيادة الضباط الموثوق فى ولائهم تمامًا أو الضباط الذين لا رأى لهم.

أولاً: الخلفية التعليمية للنخبة المصرية :

إن تقصى الخلفية التعليمية يكشف النقاب عن مؤشرات مهمة، تتعلق بأولويات النخبة واتجاه التغيير الاجتماعي، ونظرًا لأن الدول النامية تحاول تحيق تنمية سريعة.. فإن نمط ومستوى النخبة التعليمى يلعب دورًا مهمًّا فى هذا الصدد، وقد اكتسب التعليم بعدًا سياسيًّا مهمًّا، وأهمية متزايدة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

ويشير جدول (٢) المتعلق بتوزيع النخبة المصرية بعد ١٩٥٢ طبقًا للتخصص التعليمى إلى أن عدد العسكريين فى النخبة المصرية بلغ ٤٤ شخصا، من بينهم ٢٧ من خريجى الكلية الحربية، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة جميعا من هؤلاء ما عدا خالد محى الدين، الذى حصل على بكالوريوس التجارة، أما بقية العسكريين وعددهم سبعة عشر، فكانوا من الضباط التكنوقراط الذين حصلوا إلى جانب مؤهلاتهم العسكرية على مؤهلات مدنية عليا، أما المدنيون فكان عددهم ٨٧ من إجمالى النخبة البالغ عددهم ١٣١ شخصا، وكان من بين تخصصاتهم تسعة عشر مهندس أى بنسبة ١٤.٥٪ من إجمالى النخبة، وإذا أضيف إليهم الضباط المهندسين ترتفع النسبة إلى ٢٠٪؛ مما يعكس انخراط النخبة فى التصنيع السريع، ويؤكد ذلك العدد الكبير نسبيًّا من المهندسين الزراعيين والمتخصصين فى الكيمياء والاقتصاد.

جدول (٢): التخصص التعليمى للنخبة المصرية.

نوع النخبة	التخصص	عدد	نسبة	عدد	نسبة	إجمالى	نسبة
الجيش						٤٤	٣٦.٦
	الضباط			٢٧	٢٠.٦		
	الضباط التكنوقراط			١٧	١٣		
	عسكريون — علوم سياسية	٣	٢.٣				
	عسكريون -تاريخ	١	٨،				
	عسكريون -هندسة	٧	٥.٣				
	عسكريون -كيمياء	١	٨،				
	عسكريون -قانون	٢	١.٥				
	عسكريون - صحافة	١	٨،				
	عسكريون ـ صيدلة	٢	١.٥				
مدنيون						٨٧	٦٦.٤
	قانون	١٦	١٢.٢				
	قانون واقتصاد سياسي	٣	٢.٣				
	علوم جنائية	٣	٢.٣				
	هندسة	١٩	١٤.٥				
	اجتماع	١	٨،				
	علم نفس	٦	٤.٦				
	كيمياء	٤	٣.١				
	زراعة	٩	٦.٩				
	اقتصاد	١٢	٩.٢				
	دراسات إسلامية وعربية	٣	٢.٣				
	طب	٣	٢.٣				
	آداب	١	٨،				
	جغرافيا	٥	٣.٨				
	تعليم غير جامعي	١	٨،				
	لا تتوافر معلومات	١	٨،				
	إجمالى					١٣١	١٠٠

ويلاحظ من الجدول ما يلى:

إن عدد الذين تلقوا تعليمًا عسكريًّا خالص أصبحوا عنصرًا راسخًا، بعد يوليو عام ١٩٥٢م رغم التقلبات التى شهدتها نسبة العسكريين إلى المدنيين، خلال الفترة موضع الدراسة، وتوافق هذا مع زيادة عدد الضباط التكنوقراط حتى وصلوا إلى أقصى معدل لهم فى مجلس وزراء يونيو عام ١٩٦٧م؛ إذ بلغت نسبتهم نحو ٢٧.٥٪ من إجمالى النخبة.

زيادة عدد المتخصصين فى المجالات التكنولوجية مثل الزراعة والهندسة حتى أغسطس ١٩٦١، ثم بدأ فى التناقص بينما ظهر المتخصصين فى العلوم البحتة كالكيمياء والفيزياء وعلم النبات للمرة الأولى بين صفوف النخبة، ابتداء من مارس ١٩٦٤م.

تناقص نسبة المتخصصين فى الدراسات القانونية والإنسانية منذ عام ١٩٥٢م، فبعد أن كانت نسبتهم ١٨.٨٪ فى سبتمبر ١٩٥٢ انخفضت النسبة حتى تلاشت فى بداية مارس ١٩٦٤، وهو ما يعكس تغييرات أساسية فى الثقافة السياسية المصرية حيث كان التوجه القانونى هو السائد قبل الثورة، ويوضح الحاجة المتزايدة للخبرات اللازمة لعملية التنمية، علاوة على تناقص البيئة الثورية لنخبة الضباط الأحرار مع القانون.

وبالنسبة لمستوى التعليم العام بين أعضاء مجالس الوزراء فى عدد من الدول النامية يفوق نظيره فى الدول المتقدمة، وهو ما يعكس ضمن عوامل أخرى سعى هذه الدول نحو التحديث السريع وحاجاتها إلى الخبراء على مستوى عال من المهارة.

وفى مصر يوضح الجدول (٣) أن عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه من أعضاء النخبة فى الفترة موضع الدراسة بلغ نحو ٤٧.٣٪؛ أى ما يقرب من نصف إجمالى النخبة، أما حملة الماجستير فبلغت نسبتهم ٢٢.١٪ والحاصلين على البكالوريوس وما يعادله نحو ٢٩٪، وهناك شخص واحد فقط لم يتلق تعليمًا جامعيًّا.

جدول (٣): المستوى التعليمى للنخبة المصرية.

المستوي	عدد	نسبة
عدد أعضاء مجلس الوزراء الحاصلين على بكالوريوس	٣٨	٢٩
عدد أعضاء مجلس الوزراء الحاصلين على الماجستير	٢٩	٢٢.١
عدد أعضاء مجلس الوزراء الحاصلين على الدكتوراه	٦٢	٤٧.٣
عدد أعضاء مجلس الوزراء غير الحاصلين على تعليم جامعى	١	٨ ،
لا تتوافر معلومات	١	٨ ،
إجمالى	١٣١	١٠٠

وإذا تتبعنا تطور المستوى التعليمى منذ عام ١٩٥٢.. فسوف نلاحظ أن نسبة حملة البكالوريوس، وما يعادله سجلت ٣١.٣٪ عام ١٩٥٢، ثم أخذت بعد ذلك فى التناقص، وحل محلها الحاصلون على درجة الدكتوراه الذين بلغت نسبتهم فى وزارة ديسمبر ١٩٥٢م ٧٠.٦ ٪ ثم أخذت هذه النسبة فى التناقص التدريجى حتى وصلت إلى أدنى معدل لها وهو ٣١.٦ ٪ فى وزارة سبتمبر ١٩٦٦، ثم ارتفعت هذه النسبة مرة أخرى فى وزارة ٢٠ مارس ١٩٦٨ إلى ٥١.٥٪ إثر الشعور المعادى للعسكريين فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وهكذا أصبح الحصول على الدكتوراه مصدرًا للتجنيد السياسى ووسيلة لتحقيق المكانة الاجتماعية فى المجتمع.

ويلاحظ أن أعضاء النخبة تلقوا تعليمهم وحصلوا على درجات علمية من إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وايطاليا والنمسا بالإضافة إلى الجامعات المصرية، كما أنه لا يوجد عضو واحد فى النخبة تلقى درجات علمية من الاتحاد السوفيتى أو حصل على تدريب متخصص فيه، والنسبة الأكبر من النخبة تلقت تعليمها فى بريطانيا والولايات المتحدة، وإن ظل التأثير الأيديولوجى الفرنسى يفوق مثيله البريطانى والأمريكى، ولعل ذلك يعود إلى التخصصات الفنية كانت تدرس فى انجلترا والولايات المتحدة، على حين أن دراسة القانون والاقتصاد السياسى كانت

تتم فى فرنسا، ومما هو جدير بالملاحظة انخفاض نسبة الحاصلين على درجات علمية خارج مصر؛ إذ بلغت نسبة ٤٦ شخصًا فقط من إجمالى النخبة فى الفترة موضع الدراسة من ١٣١ شخصًا.

السؤال المطروح الآن: ما علاقة التخصص بالموقع الذى يشغله عضو النخبة فى الوزارة ؟

شغل نحو ٨٩ من أعضاء النخبة فيما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ مناصب ذات علاقة بتخصصاتهم بنسبة ٦٧.٩٪، أما الباقون منهم أربعة عشر تقلبوا فى مناصب ذات علاقة بتخصصاتهم أى بنسبة ١٠.٧٪ والآخرون وعددهم ٢٨ شغلوا مناصب لا علاقة لها بتخصصاتهم بنسبة ٢١.٤٪ .

ويحدد ديكمجيان فى دراسته عن النخبة المصرية ثمانى مصادر مهنية للتجنيد السياسى لتولى المراكز النخبوية كما هو موضح بالجدول (٤).

جدول (٤): المصادر المهنية للتجنيد.

المهنة	عدد	نسبة
عسكريون	٤٤	٣٣.٦
تخصص أكاديمى	٣٠	٢٢.٩
مهندسون	١٩	١٤.٥
قانونيون	١٧	١٣
بيروقراطيون	١٠	٧.٦
إدارة أعمال	٧	٥.٦
شرطة	٢	١.٥
دبلوماسية	٢	١.٥
إجمالى	١٣١	١٠٠

ويلاحظ أن المجموعة الكبيرة التى شكلت المصدر الأولى لتجنيد النخبة هى العسكريين وعددهم ٤٤ بما فيهم الضباط التكنوقراط، وهؤلاء الضباط هم الذين قادوا عملية إزاحة نخبة كبار الملاك فى يوليو ١٩٥٢؛ أى إن أوضاعهم النخبوية كانت تستند إلى أدوارهم فى حركة الضباط الأحرار وعلاقتهم الشخصية بعبد الناصر، وقد شغل الضباط منصب نخبوية مختلفة سواء مباشرة، أو بعد أن تقلدوا مناصب أخرى قبل المناصب النخبوية، ومنهم من شغل مراكز بيروقراطية أو دبلوماسية أو فى التنظيم السياسى.

وتحتل الجامعة أو التخصص الأكاديمى المرتبة الثانية لتجنيد النخبة وتقدم نحو ٢٢.٩٪ من إجمالى النخبة، وفى بعض الحالات كان تجنيد هؤلاء ناتجًا عن وجود علاقات شخصية مع رجال السلطة، وبلغ عدد الأكاديميين من أصحاب المناصب العليا فى الهيكل الجامعى والأساتذة ورؤساء الأقسام والعمداء ثلاثين شخصا تولى منهم الوزارة مباشرة ست عشر شخصًا، أما الباقون فقد أمضوا فترة فى الجهاز الإدارى أو فى التنظيم السياسى قبل توليهم المناصب الوزارية.

أما المصدر الثالث لتجنيد للمراكز النخبوية فهو تخصص الهندسة بنسبة ١٤.٥٪ من إجمالى النخبة.. وعلى عكس الأكاديميين، لم يتول المهندسون المناصب الوزارية مباشرة، وكانت البيروقراطية بالنسبة لستة عشر منهم هى نقطة الوثوب نحو السلطة، وشكل القانون المصدر الرابع وساهم بنسبة ١٣٪ من إجمالى النخبة، تولى منهم المناصب القضائية عشر قبل المناصب الوزارية.. إما السبعة الباقون فكانت الدبلوماسية أو البيروقراطية أو التنظيم السياسى هى نقطة الوثوب للسلطة .

وشكل الجهاز الإدارى المصدر الخامس للتجنيد للنخبة، وقدم نحو ٧.٦٪ من إجمالى النخبة، وهذا النمط كان ذا فائدة كبيرة للضباط لأن نحو ست عشر من المهندسين دخلوا البيروقراطية قبل توليهم مناصب وزارية، وهو ما يرفع عدد البيروقراطيين إلى ٢٦ شخصًا أى بنسبة ١٩٪، أما المصادر الثلاث الباقية فهى رجال الأعمال والشرطة والسلك الدبلوماسى، فكلها مجتمعة مثلث نحو ٨.٣٪ من إجمالى النخبة، ويلاحظ أن رجال الأعمال كمصدر للنخبة قد توقف مع بدء التطبيق الاشتراكى فى أوائل الستينيات.

وعلى أى حال.. فإن عدد أعضاء النخبة الذين تبوأو المناصب الوزارية مباشرة بلغ نحو ٤١ شخص بنسبة ٣٠ ٪ أما الباقون فمنهم ٦٧ شخصًا مروا فى واحد أو أكثر من المراكز البيروقراطية قبل المناصب الوزارية.. وهكذا فإن ما يزيد عن نصف أعضاء النخبة كانت البيروقراطية المصدر المهنى الرئيسى لهم للوصول إلى القمة، الأمر الذى يشير إلى نوع من التحالف البيروقراطى العسكرى فى ظل هيمنة العسكريين.

ومن حيث المصدر الإقليمى لتجنيد النخبة المصرية فيما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ توضح البيانات المتوفرة عن ٨٩ من إجمالى أعضاء النخبة البالغ ١٣١ شخصًا أن القاهرة تحتل المركز الأول؛ حيث تسهم بنحو الثلث، مؤكدة بذلك الطابع المركزى للعاصمة تليها الإسكندرية فى المركز الثانى فالمنوفية والغربية.

ثانيًا : دورة النخبة المصرية :

إن استيلاء نخبة الضباط الأحرار على السلطة فى يوليو ١٩٥٢، وإزاحة كبار الملاك كان إيذانًا ببدء تغيير نسبى طرأ على إبعاد دورة النخبة المصرية، هذا التغيير جاء نتيجة لسياسات التغيير الاجتماعى والاقتصادى فى المجالات المختلفة، وسياسات إعادة توزيع الدخل التى انتهجت بعد يوليو ١٩٥٢م.

هذا التغيير الذى برزت مؤشراته فى تحديد نسبة خمسين فى المائة من المقاعد على الأقل فى كل التنظيمات السياسية المنتخبة للعمال والفلاحين، بوصفها الفئات التى طال حرمانها زمنا طويلاً..وكذلك فى وصول عدد من ذوى الأصول الاجتماعية الدنيا والوسطى إلى المراكز النخبوية، وإتاحة الفرصة أمام الخبرات الفنية والعلمية لتولى المناصب القيادية الرئيسية فى المؤسسات والهيئات العامة.

ومن المؤشرات التى تدل على اتساع حجم النخبة بعد يوليو ١٩٥٢ وصول أجيال شابة إلى المناصب الرئيسية، فقد بلغ متوسط عمر عضو الوزارة عند توليه منصب سياسى لأول مرة فى الفترة ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ نحو أربعين عامًا، وهو معدل منخفض للغاية إذ ما قورن بمجالس وزارات ما قبل ١٩٥٢، مع ملاحظة أن أعضاء مجلس قيادة الثورة قد دخلوا الوزارة ولم يتعد أى منهم الأربعين عاما.

وتوضح دراسة الوضع المهنى للنخبة المصرية فى يناير عام ١٩٦٩ أن ٣١ من أعضاء مجالس الوزارات من إجمالى النخبة ؛ أى نسبة ٢٣.٧ ٪ لا تزال تتمتع بعضوية مجلس الوزراء، وأن ٢٧ آخرين قد أحيلوا للتقاعد وتم تطهير أحد عشر عضوا من بينهم تسعة من الضباط السابقين، كما يوضح الجدول (٥) وأن نحو ١٦ من أعضاء النخبة قد عملوا فى مواقع بيروقراطية مختلفة.

جدول (٥): وضع النخبة المصرية بعد عضوية

مجلس الوزراء – يناير ١٩٦٩.

الوضع	عدد	نسبة
لا يزال فى المنصب	٣١	٢٣.٧
الحقل الدبلوماسى	٥	٣.٨
الجهاز الإدارى للأمم المتحدة	٤	٣.١
الجهاز الإدارى للمنظمات	٩	٦.٩
الجهاز الإدارى للوزارة	١	،٨
الجهاز الإدارى للرئاسة	٢	١.٦
المحاماة	٢	١.٦
الأكاديميين	١١	٨.٩
التنظيم السياسي	١٢	٩.٢
تقاعد	٢٧	٢٠.٦
تطهير	١١	٨.٤
وفاة	٦	٤.٦
غير معلوم	١٠	٧.٦
إجمالى	١٣١	٪١٠٠

والصورة العامة ليست واحدة فى النظم السياسية التى تتصف بعدم استقرار النخبة كما هو الحال فى المواقف الثورية الأخرى، ففى عديد من الحالات الكبرى فإن التطهير كان يعنى النقل إلى مكانة أقل، وإن كان الموقع لا يزال مهمًّا، ويبدو أنه مالم يكن الضابط عضو المجلس قد تحدى بشكل مباشر القيادة فإنه يمنح منصبًا عاليًا حتى الإحالة للمعاش، وكانت الحصيلة النهائية لتلك الدائرة المتصلة لنفس القادة فى نسق التنظيم السياسى والحكومة والمشروعات العامة والجامعات هو الحد من ظهور دماء جديدة.

وهكذا وجدت دورة مستمرة للشخصيات نفسها فى صفوف الحكم والقطاع العام والتنظيم السياسى، فكان هناك أربعة وأربعون وزيرًا، تقلدوا مناصب وزارية أكثر من مرة من إجمالى النخبة البالغ عددها ١٣١ شخصًا، وتشمل هذه المجموعة أعضاء مجلس قيادة الثورة، والذين تعاونوا معهم من المدنيين.

وهناك عدة عوامل تضافرت فى مجموعها لتؤثر على الفرص المتاحة لتجنيد عناصر جديدة للمراكز النخبوية فيما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠، هذه العوامل هى:

إن التغييرات الوزارية فى مصر ارتبطت بتكرار الأزمات ووقوع تطورات داخلية أو خارجية منها على سبيل المثال الصراع بين عبد الناصر ومحمد نجيب والوحدة مع سوريا والانفصال وحرب يونيو ١٩٦٧، ومظاهرات عام ١٩٦٨، ومن الطبيعى أن يؤدى الاستقرار الحكومى إلى تقليل فرص الدخول إلى الوزارة.

وكذلك اثر حجم مجلس الوزراء على توافر الفرص المتاحة لتجنيد عناصر جديدة للنخبة ، فقد تطور عدد أعضاء الوزارة المصرية من ١٦ وزيرا إلى ٢٤ وزيرا فيما بين سبتمبر ٥٢ وابريل ١٩٥٤م .

وفى السنوات الأربع التالية، ظل هذا العدد يتناقص حتى وصل إلى ٢١ وزيرا فى مارس ١٩٥٨، ثم ارتفع إلى ما يزيد عن ٣٣ فى الوزارة الاتحادية. وفى مارس ١٩٦٤ بلغ عدد أعضاء المجلس أكبر عدد مقارنة بأى مجلس وزارى أخرى وهو ٤٤ وزيرًا، ثم تقلص حجم الوزارة خلال محاولات إعادة التنظيم إلى ٢٩ فى يونيو ١٩٦٧، ويعتبر حجم مجلس الوزراء المصرى كبيرًا نسبيًّا، إذا ما قورن بنظيره

البريطانى الذى لم يتجاوز بعد الحرب العالمية الثانية من ١٦ إلى ١٨ عضوًا، وكذلك الأمريكى المكون من ١٢ وزيرًا، ومع تكرار التعديلات الوزارية ارتفع عدد المراكز النخبوية وبلغ عدد الذين شغلوا هذه المناصب فيما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ نحو ١٣١ شخصًا، وهو ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف المراكز النخبوية فى الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها.

وهناك عامل آخر أطلق عليه المصداقية السياسية، أو ما عرف باسم أهل الثقة بمعنى الولاء لشخص عبد الناصر، والتمسك بأهداف الثورة كما حددها تعد شرطا أساسيًا لتولى المنصب الوزارى، وبالنسبة للمدنيين كان يضاف شرط آخر وهو الافتقار للأيديولوجية السياسية، ولعل هذا يفسر أن معظم المدنيين الذين جندوا لتولى المناصب الوزارية خلال الخمسينيات كانوا من المتخصصين، وليس من السياسيين، والقلة التى كانت تمارس العمل السياسى قبل الثورة مثل نور الدين طراف و فتحى رضوان.. سرعان ما أصبحوا غير سياسيين فى خدمة القائد الجديد.

مدى تمثيل عضو النخبة لجماعات المصالح اقتصاديًا ووظيفيًا ودينيًا واجتماعيًا، وقد وضع هذا العامل فى الاعتبار خلال الستينيات باعتبار أن لعضو النخبة دورًا سياسيًا يلعبه، وهذا ينطبق على الأعضاء المسيحيين فى النخبة والضباط السابقين بالنسبة للمؤسسة العسكرية، وكذلك أساتذة الجامعات ذات الشعبية فى الدوائر الطلابية.

حرمان معظم الأشخاص المنتمين لطبقة كبار الملاك والرأسمالية والذين طبق عليهم العزل السياسى من تولى المناصب العليا.

وهكذا اتجه النظام السياسى إلى تجنيد أعضاء الطبقة المتوسطة والعناصر النشطة من الطبقات منخفضة الدخول فى المناطق الريفية والحضرية بصفة عامة.. وقد تغيرت الأهمية النسبية لمصادر التجنيد للمراكز النخبوية، خلال الفترة موضع البحث.

وقد شهدت النخبة العسكرية التى تولت السلطة منذ يوليو عام ١٩٥٢ ضعف تدريجى نتيجة للانقسام داخلها، فخلال الصراع على السلطة بين عبد الناصر ومحمد

نجيب تم إبعاد خالد محى الدين بعد سقوط الأخير، وظل الباقين فى دائرة السلطة بقيادة عبد الناصر، فى منتصف الخمسينيات ثم التخلص من صلاح سالم وجمال سالم، فى منتصف الستينيات تم إبعاد كمال الدين حسين و عبد اللطيف بغدادى، وفى مارس ١٩٦٤ بقى هناك ستة أشخاص فقط من الهيئة التأسيسية للضابط الأحرار فى المستويات العليا للقيادة، هم: عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، زكريا محى الدين، حسين الشافعى، أنور السادات، حسن إبراهيم.

وفى منتصف الستينات أبعد حسن إبراهيم كسفير لمصر فى بلجراد، وطرد عامر عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وتقاعد زكريا محى الدين.. وهكذا فى نهاية الفترة موضع الدراسة لم يكن فى السلطة سوى عبد الناصر وحوله أنور السادات وحسين الشافعى.

وجدير بالذكر أن الاستيلاء على السلطة فى يوليو ١٩٥٢م لم تقم به مجموعة صغيرة من الضباط وإنما شمل كذلك عدد كبير من ضباط الصف الثانى للضباط الأحرار، وقد شمل التطهير بعض منهم أثناء الصراع بين عبد الناصر ونجيب، واستمر البعض الآخر الموالى لعبد الناصر يلعب أدوارًا مهمة فى المخابرات والجهاز الإدارى والمجالات المختلفة.

وقد ظهر ضباط الصف الثانى فى دائرة السلطة فى أواخر الخمسينيات حينما تولى على صبرى وزارة الدولة لرئاسة الجمهورية فى مارس ١٩٥٨، ثم مع تشكيل مجلس الرئاسة فى سبتمبر ١٩٦٢ الذى ضم على صبرى وكمال رفعت.

وقد صعد مع على صبرى ست ضباط آخرين، هم: توفيق عبد الفتاح وعباس رضوان، فتحى رزق، حسين ذو الفقار صبرى، ثروت عكاشة محمود ناصر وآخرون.

وفى أوائل الستينيات، صعد خمسة آخرون من ضباط الصف الثانى إلى المناصب الوزارية، وهم: عبد القادر حاتم، أحمد توفيق، عبد المحسن أبو النور، طلعت خيرى وصدقى سليمان، وفى منتصف الستينيات حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ صعدت إلى المستويات العليا فصيلة أخرى من الضباط الأحرار، منهم: محمود رياض، شعراوى جمعة، أمين هويدى، أحمد حمدى عبيد، محمد فائق، أمين شاكر.

ويلاحظ أن هناك عددًا من الضباط الأحرار اشتركوا فى الاستيلاء على السلطة عام ١٩٥٢ ، وظلوا فى مواقع حكومية مختلفة ، دون أن يصلوا إلى عضوية مجلس الوزراء .

النخبة الحاكمة والنخب المضادة :

إن سياسة نخبة الضباط الأحرار والإجراءات التى اتخذتها بدءًا من حل الأحزاب وقوانين الإصلاح الزراعى والتأميم كانت كفيلة بخلق شرائح معارضة رافضة ، تفاوتت فاعليتها من مرحلة لأخرى طبقًا لتباين الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وقد شملت هذه الشرائح المعارضة ما بين التيارات اليمينية و اليسارية و الليبرالية.

فعلى الرغم من أن نخبة الضباط الأحرار جردت نخبة كبار الملاك من السلطة ، إلا أن بعضهم هاجم بعد أشهر قليلة من قيام الثورة قسم البوليس ، وتحدوا السلطة فى الوجه القبلى.. مما أدى إلى استخدام القوة فى مواجهتهم ومثولهم أمام المحكمة العسكرية .

كذلك واجهت نخبة الضباط الأحرار بعد أقل من شهر من الثورة تمردًا يساريًّا فى مصنع للنسيج فى كفر الدوار واضطرت إلى مواجهته بالإكراه.

ويبدو من استعراض تفاعلات القوى السياسية فى الساحة المصرية وبعد يوليو ١٩٥٢ إن النخب المضادة مثلت استمرارية فى مواجهة نخبة الضباط الأحرار ؛ فالإخوان المسلمون والشيوعيون والليبراليون كانوا أهم النخب المناوئة قبل الثورة واستمرت بعدها ، وأضيف إليهم بعض عناصر الجيش ونخبة كبار الملاك ، لمواجهة النخب المضادة ، وبدأت نخبة الضباط الأحرار خطتها بالتخلص من الوسط الليبرالى بمحاصرة الأحزاب القائمة بسلسلة من الإجراءات ، شملت التطهير وإعادة تنظيم الأحزاب السياسية وإلغاء دستور ١٩٢٣ ، ثم بلغت هذه الإجراءات ذروتها بحل الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ ، وإنشاء هيئة التحرير ، ومحاكمة قادة الأحزاب ، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم السياسية لمدة عشرة أعوام.

ويلاحظ أن نشاط نخبة كبار الملاك قد ظهر مرة أخرى فى يونيو ١٩٦٥ إثر حادث كمشيش ؛ مما أدى إلى استخدام الجيش فى مطاردة بقايا هذه النخبة ومحاولة القضاء عليها.

وبالنسبة للحركة الشيوعية.. فقد انقسمت على نفسها، فعلى حين أيدت حركة حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) الثورة فى بدايتها إلا إنها سرعان ما سحبت تأييدها بعد حادث كفر الدوار، وتصفية العناصر اليسارية فى مجلس قيادة الثورة، وانضمت إلى بقية فصائل الشيوعيين فى إضفاء صفة الديكتاتورية على الثورة.

وهكذا جرت اعتقالات للشيوعيين خلال فترة الخمسينيات حتى مع بدء التعاون الوثيق بين مصر والاتحاد السوفيتى، إلا انه فى أوائل الستينيات قامت مجموعتان من أكبر الحركات الشيوعية فى مصر بحل أنفسهم، والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى مؤيدين لسياسة عبد الناصر. واستمرت الفصائل الأخرى من الشيوعيين فى أخذ موقف مضاد لنخبة الضباط الأحرار.

أما بالنسبة لنخبة الإخوان المسلمين، فنظرا لما يتمتع به تنظيم الإخوان من قوة وشمول، حيث بلغ حجم عضويته نحو ٢ مليون شخص عام ١٩٤٩، فقد عملت نخبة الضباط الأحرار على تحييدهم ، وتدعيمًا لهذا الاتجاه استثنى الإخوان من قرار حل الأحزاب وطلب إليهم الاكتفاء بممارسة الدعوة الإسلامية، ولكن الإخوان المسلمين أدركوا أن الضباط الأحرار ينوون الاستئثار بالسلطة، ومن هنا بدأ الصراع الذى اتخذ سمة مستترة فى البداية، ثم ما لبث أن تطور إلى صراع سافر ووصل إلى الذروة بمحاولة اغتيال عبد الناصر على يد الجهاز السرى للإخوان فى الإسكندرية، وقد اتخذ الضباط الأحرار هذا الحادث ذريعة للإجهاز على الإخوان المسلمين، حيث صدر قرار حل تنظيمهم فى ١٤ يناير ١٩٥٤، واقترن القرار باعتقال نحو ٤٥٠ من قادتها، وكذلك أعدم سبعة من قادتها.

وحاول عبد الناصر العمل على اجتذاب جماهير الإخوان من خلال الجناح المنشق عليه والمتعاون مع الثورة، وظل تنظيم الإخوان المسلمين يمثل نخبة مضادة للضباط، رغم الضربة الكبرى التى وجهت إليه خلال الخمسينيات وتحرك مرة أخرى فى منتصف الستينات.

أما عناصر الجيش التى شكلت أهم وأخطر شرائح النخبة المضادة.. فلم تكن من الضباط ذوى الرتب الكبيرة، الذين تم تطهير نحو خمسمائة منهم خلال الشهور الثلاثة الأولى للثورة، وإنما كانوا من الضباط الذين ساهموا فى نجاح حركة الضباط الأحرار، وبالأحرى كانت العناصر الموالية لمحمد نجيب فى صراعه مع عبد الناصر هى التى شكلت أول نخبة عسكرية مناوئة لحركة الجيش فى عامها الثانى، وتعد هذه المجموعة هى أكبر عدد من العسكريين، يشارك فى نخبة مضادة للضباط الأحرار طوال الفترة موضع الدراسة، وكانت تتركز بصفة خاصة فى سلاح الفرسان والمدفعية وبعض وحدات سلاح الحدود .

ومع استمرار الثورة، انحسر دور النخب المضادة داخل الجيش فى عدد من المحاولات الانقلابية، أهمها محاولتان فى أكتوبر ١٩٥٧، ١٩٥٨ . ثم كان الصراع بين ناصر وعامر آخر فصول تكوين عناصر عسكرية مناوئة للنخبة الناصرية حتى عام ١٩٧٠، والتى أدت إلى تطهير أعداد كبيرة من العسكريين الموالين للمشير عامر فى صفوف القوات المسلحة المصرية.

ويفسر البعض أسباب الخلافات التى جرت بين عبد الناصر وأعضاء النخبة الأساسية للضباط الأحرار بالوضع الكارزمى لعبد الناصر بعد ١٩٥٥، الذى جعله فى مكانة أعلى من رفاقة السابقين، وبالتالى فهو لم يعد فى حاجة إلى الروابط السابقة فى ضوء المصادر الجديدة للتأييد الجماهيرى.

المبحث الثالث
القيادة الكارزمية لعبد الناصر

إن نخبة الضباط الأحرار فى سعيها لدعم سلطاتها فى أعقاب الاستيلاء على السلطة فى يوليو ١٩٥٢ عملت على تطوير مصادر جديدة لشرعيتها، وقد استندت فى المرحلة الأولى من توليها السلطة إلى المصادر التقليدية لنخبة كبار الملاك، وهى الوطنية المصرية والعقيدة الإسلامية، بالإضافة إلى انتهاج سياسات ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تهدف إلى كسب قطاعات واسعة من الجماهير.

واعتبارًا من عام ١٩٥٥م نشأ مصدر جيد لشرعية واستقرار نخبة الضباط الأحرار تمثل فى القيادة الملهمة لعبد الناصر، الذى كثيرًا ما يشار إليه بوصفه المهيمن على النخبة المصرية بعد عام ١٩٥٢، وأنه الحاكم الفعلى لمصر لفترة ثمانية عشر عامًا بغض النظر عن المناصب، التى تولاها داخل تنظيم الضباط الأحرار أو مجلس قيادة الثورة قبل ابريل عام ١٩٥٤م.

وإذا كانت نشأة الكارزما يرتبط كما قال ماكس ويبر بتوفير عاملين: الأول توافر مقومات وقدرات شخصية فى القائد ينظر إليها من جانب الآخرين بنوع من التقديس، والثانى وجود أزمة اجتماعية حادة فى البيئة تتسم بالحاجة الملحة إلى التغيير.

إن دراسة المجتمع المصرى قبل يوليو ١٩٥٢م والسمات الشخصية لعبد الناصر تؤكد توافر هاتين الشرطين، وعوامل أخرى ساعدت على نشأة ودعم كارزما عبد الناصر.

إن عبد الناصر لم ينبت من فراغ، وإنما هو من نبت المجتمع المصرى وسماته وصراعاته، وهناك عدة عوامل تضافرت عبر نشأة عبد الناصر، أهلته لامتلاك القدرات الذاتية والملكات الخاصة، التى مكنته من أن يلعب دوره القيادى فى تاريخ مصر الحديث.

وأول هذه العوامل هى الأصل الاجتماعى المتواضع لعبد الناصر، فهو الابن الأول لأسرة مكونة من أب وزوجتين أنجبوا عشرة ذكور وبنتًا، وجده لأبيه يمتلك قطعة أرض صغيرة فى بنى مر بمحافظة أسيوط بنى عليها مسجدًا وأول مدرسة فى القرية، أما جده لأمه فكان مقاول ميسور الحال فى الإسكندرية، والده كاتب بهيئة البريد، عانت أسرته كثيرًا على أيدى كبار الملاك؛ مما دفع البعض إلى إرجاع أول خطوة قام بها عبد الناصر، وهى الإصلاح الزراعى إلى هذه المعاناة.

وهذا الأصل الاجتماعى والبيئة الفقيرة والحرمان النسبى ومعاناة عبد الناصر، كغيره من المصريين، من سيطرة الطبقات غير المصرية على مقاليد الأمور كانت من المسائل التى أثرت بعمق فى تكوين شخصية عبد الناصر.

وثانى هذه العوامل عدم استقرار أسرته بسبب التنقل المستمر لوالده؛ مما حرم عبد الناصر الطفل من الاستقرار الأسرى، وفيما بين الثالثة والسابعة من عمره غير منزله تسع مرات ما بين القاهرة والإسكندرية، بالإضافة إلى وفاة والدته وزواج أبوه بأخرى قبل مضى عام على وفاتها، وعدم الاستقرار الأسرى هذا أثر على مجرى حياته وجعله يشعر بعدم الاستقرار والحذر والكتمان والغموض.

أما العامل الثالث الذى أثر فى نشأة عبد الناصر، فهو الشعور بالاغتراب عن الوجود السياسى والاجتماعى؛ نتيجة للأزمة السياسية التى عمت مصر خلال العشرينيات والثلاثينيات، وتأثر عبد الناصر بالشعور العام بعدم الرضا، والتحدى الذى ساد جيله فى المدارس والجامعات والجيش، الأمر الذى ولد لديه التمرد والوطنية والانغماس فى النشاط الوطنى فى مرحلة مبكرة من حياته، وتعزى معظم قيم عبد الناصر واتجاهاته مثل معاداة الاستعمار ومركز مصر القيادى إلى إدراكه للوجود السياسى والنظام الاجتماعى خلال منتصف الثلاثينيات.

والعامل الرابع هو اعتقاد عبد الناصر فى نظرية الرجل العظيم، الذى يستطيع أن يحول مصر إلى دولة قوية، ويعيد كتابة التاريخ ويبدو أن عبد الناصر تأثر بتلك الفكرة من خلال قراءته عن سير العظماء أمثال غاندى ونابليون وقيصر والإسكندر الأكبر وبسمارك وتشرشل.

وقد أشار عبد الناصر إلى إحساس غامض يقوده بأن هناك دورا بطوليا ينتظره فى عملية بناء مصر الحديثة بقوله (لست أدرى لماذا أذكر دائمًا قصة مشهورة للشاعر الإيطالى الكبير "لويجى بيراندللو" أسماها: ست شخصيات تبحث عن ممثلين، إن ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة، قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه، وأن ظروف التاريخ مليئة بأدوار البطولة المجيدة التى لم تجد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه، ولست أدرى لماذا يخيل لى دائما أن فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورًا هائمًا على وجهه، يبحث عن البطل الذى يقوم به).

والعامل الخامس المؤثر فى تكوين شخصية عبد الناصر، هو التأكيد القوى على الإحساس بالكرامة على المستوى الشخصى والمستوى القومى، حيث كان يحركه الشعور بالعار من جراء استعمار الإنجليز لمصر وتدخلهم الدائم فى شئونها، وكذلك سيطرة غير المصريين على مقدرات الأمور، وقد استخدم عبد الناصر اصطلاح الكرامة بشكل واسع فى خطبه وأحاديثه أثناء الفتـرة.. وعندما سئل عن أعظم إنجاز حققته الثورة المصرية، أجاب عبد الناصر بأنه الثقة بالنفس والشعور بالكرامة كمواطنين.

ويصف أنور السادات عبد الناصر عند تعيينه ملازمًا فى منقباد عام ١٩٣٨م "إن جمال كان يدارى ألمه الشخصى وخيبة أمله عندما يتذكر الفترة من وفاة أمه وهو صغير... وكان متطرفا، حذرًا، حازمًا، هادئًا، يتمتع بنمط الشخصية الصعيدية شغوفًا مخلصًا، ولكنه يتحول إلى أسد ضارٍ فى اللحظة التى يشعر فيها بأنه شخصًا ما يحاول إهانته أو يلحق به ضرر".

وكذلك كان عبد الناصر يمتاز بالأسلوب الواقعى البراجماتى لمواجهة المواقف، ولا يسمح لقناعته الأيديولوجية أن تشكل قيدا على حركته، فعلى سبيل المثال رغم تمسكه الشديد بمعاداة الاستعمار وسياساته.. كان هذا لا يمنعه من قبول المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وكذلك طريقه تعامله مع الانفصال السورى.

ومن العوامل الأخرى التى تميز بها عبد الناصر امتلاكه لمهارة فائقة فى مخاطبة الجماهير، واستخدامه الكلمات العامية السهلة التى تجعل الجماهير تشعر بالود تجاهه وأنه يشاركها أسرار الدولة.. هذا الاستخدام الماهر لمخاطبة الجماهير خاصة مع انتشار وتقدم وسائل الاتصال الجماهيرية، كان يوجه لإثارة حماس الجماهير وتعليمها، وكانت الشعارات التى يطلقها عبد الناصر تجد صدى سريعًا وانتشارًا واسعًا، وكان عبد الناصر يمتلك قدرة على الحوار وسعة أفق فى المناقشات، وهو ما ظهر خلال محادثات الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨، ثم المحادثات الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق فى إبريل ١٩٦٣م.

هذه العوامل المتعددة فى مجموعها تضافرت لتجعل من عبد الناصر قائد ذا سمات وقدرات متميزة غير عادية، تجد طريقها للظهور عند تفاعلها مع أى ظروف مجتمعية ملائمة لتخلق شخصية كارزمية.

أما عن ظروف الأزمة الاجتماعية الحادة فى المجتمع المصرى.. فإن هناك عوامل عديدة ساهمت فى خلق ظروف الأزمة الطويلة، التى شهدها المجتمع المصرى خلال العقود الثلاثة السابقة على الثورة.

فعلى المستوى السياسى، كانت هناك أزمة مستمرة بين العرش وحزب الوفد والوجود البريطانى، وإخفاق النخبة الحاكمة فى التعامل بفاعلية مع القضية الوطنية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التى كانت تفرضها ظروف المجتمع فى ذلك الوقت.

وعلى المستوى الاجتماعى، أدى جمود الطبقة الحاكمة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغياب الأيديولوجية وعجز النظام القائم عن الاستجابة

للمطالب المقدمة إليه إلى اضطرار الطبقة الجديدة إلى البحث عن وسائل جديدة خارج الإطار النظامى القائم، تكفل تحقيق مطالبها وآمالها، وأدت كذلك إلى الشعور بالاغتراب لدى معظم فئات الشعب المصرى وسيادة أعمال العنف خاصة خلال الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢م؛ مما عكس انخفاضًا مطردًا فى شرعية النظام القائم واضطراره لاستخدام وسائل الإكراه بشكل مكثف لفرض سيطرته.

وأكد استيلاء الضباط الأحرار على السلطة بشكل سريع وسلمى مدى ضعف الهيكل التنفيذى للسلطة، وقام مجلس قيادة الثورة باتخاذ سلسلة من الإجراءات، منها: الإصلاح الزراعى، وإلغاء النظام الملكى، وإلغاء الأحزاب، وإنهاء الحكم الأجنبى.. مما أوضح رغبته فى إقامة قواعد شعبية لشرعيته.

إن توافر المقومات الشخصية لدى عبد الناصر ووجود ظروف الأزمة الاجتماعية لا يكفيان فى حد ذاتهما لنشأة الكارزما، بل لابد من تفاعلهما معا عبر أداء متميز، يسعى لتحقيق رسالة محددة، وهو ما نجده فى تحرك عبد الناصر وتشكيله تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٤٩، ثم استطاعته توفير عناصر النجاح لهذا التنظيم للاستيلاء على السلطة وإزاحة النخبة القائمة فى المجتمع المصرى، والإمساك بمركز القوة داخل التنظيم خلال الصراع مع منافسيه والتخلص منهم، وأثبت عبد الناصر خلال تلك المرحلة تمتعه بمواهب فذة وقدرة فائقة فى تجميع عناصر مختلفة الاتجاهات، ومتباينة الأفكار لتحقيق هدف مشترك.

وفى أعقاب نجاح الضباط الأحرار فى الإمساك بمقاليد الأمور والإطاحة بمعارضى عبد الناصر، تضافرت عدة عوامل فى تعزيز القيادة الكارزمية له، كما استخدمت أدوات متنوعة لدعمها عبر المراحل المختلفة، التى انتهت بوفاته فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠م.

هذه العوامل يمكن إرجاعها إلى سمات المجتمع المصرى ومتغيرات البيئتين العربية والدولية، على النحو التالى:

السمات الخاصة بالمجتمع المصرى:

تميز المجتمع المصرى منذ فجر التاريخ بالتجانس الطبيعى فى بيئته ووحدة واديه ككل، أما التفرقة التقليدية بين الدلتا والصعيد فاختلاف فى الشكل والمساحة، قبل أن تكون فى التركيب والنسيج، وكذلك اتسم الشعب المصرى بوحدته الجنسية التى أعطته تجانسًا فى الصفات الجسمية، وقد ظل محافظًا على هذا التجانس حتى يومنا هذا، دون أن تحدث أى ابتعادات ملموسة عن النمط الأولى أو تتنافر معه تخصصات محلية ضيقة.

ومن الصفات الأصيلة للمجتمع المصرى، اتجاه الأقليات فى مصر إلى التناقص باستمرار، وحيث إنه لا توجد سوى أقلية دينية واحدة، فقد لوحظ انخفاض نسبة المسيحيين فى مصر من ٨٪ عام ١٩٤٧ إلى ٧.٣ ٪ ١٩٦٠ ثم ٦.٦٪ عام ١٩٦٦ بالنسبة لإجمالى عدد السكان، وشكل المسلمون السنة الغالبية العظمى من السكان.

ومن الناحية اللغوية.. فإن جميع السكان يتحدثون العربية وحتى سكان النوبة مع التغييرات، التى طرأت عليها أصبحوا مزدوجى اللسان، واستعارت النوبية معظم مفرداتها من العربية كخطوة نحو التعريب المطلق.

وبالإضافة إلى التجانس الطبيعى والعرقى واللغوى والدينى، فإن أبرز ملامح الشخصية المصرية المركزية الصارخة طبيعيًا وإداريًا كصفة متوطنة قديمة قدم الأهرام.

والواقع أن مصر لم تسبق العالم كدولة فقط، وإنما هى أطول دولة حافظت على وحدتها القومية عبر التاريخ، ولم يحدث خلال ستة آلاف عام أن انفرط عقدها، رغم المحاولات المستمرة من قوى أجنبية دخيلة.

أما التركيب الاجتماعى لبنية المجتمع المصرى، فقد شهد تغيرًا كبيرًا خلال الفترة موضع الدراسة، فبعد أن تم القضاء على طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين، التى كانت تستأثر بالنصيب الكبير من الثروة الوطنية اتخذت الثورة سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لعلاج التفاوت الشديد فى توزيع الثروة والدخل، ومحاولة تذويب الفوارق بين الطبقات فى إطار سلمى تحت قيادة العمال والفلاحين؛ باعتبارها الأغلبية التى طال حرمانها زمنًا طويلاً.

وكان من شأن هذه السياسات أن أفرزت شرائح وطبقات عريضة مؤيدة لنخبة الضباط الأحرار، وخلقت رابطة قوية بين عبد الناصر والجماهير التى رأت فيه تعبيرًا عن مصالحها.

وهناك عامل مهم آخر سهل من بلورة كارزما عبد الناصر فى البيئة المصرية، إلا وهو الفراغ التنظيمى والمؤسسى؛ حيث تتسم مصر بضعف دور المؤسسات والجماعات المنظمة فى العملية السياسية، وإذا كانت المؤسسات تلعب دورًا محوريًا فى النظم الديمقراطية الغربية بحيث تصبح السياسة فى النهاية محصلة للتفاعل بين مختلف المؤسسات والجماعات السياسية، التى تستوعب الأفراد وتؤثر على سلوكهم ونشاطهم السياسى.. فإن هذا الدور يتضاءل إلى أدنى حد فى مصر، ويمكن إيجاد تفسير لذلك فى بعض سمات الشخصية المصرية، التى تبلورت تاريخيا كالخوف من السلطة وارتفاع نسبة الأمية، وخضوع أصحاب القوة الاقتصادية لأصحاب القوة السياسية كعامل خاص فى التاريخ المصرى عبر القرون، كما أن الطبقة البرجوازية كانت محدودة فى مصر، وبالتالى لم تستطيع أن تلعب الدور نفسه الذى لعبته البرجوازية فى أوروبا، وقد أدت محصلة هذه العوامل ككل إلى ضعف الروابط السياسية بين المصريين على المستوى الأفقى إثر غياب الجماعات والتنظيمات، التى تربط بينهم ، وتوحد نشاطهم السياسى، كما أدت على المستوى الراسى إلى خضوعهم للحاكم وارتباطهم به وعدم قدرتهم على معارضته معارضة فعالة.

وقد امتزجت هذه العوامل فى مجموعها مع المقومات الشخصية لعبد الناصر؛ لتهيئ المسرح السياسى لاستقبال عبد الناصر، والنظر إليه من جانب الجماهير باعتباره المنقذ والتسليم له بالقيادة المطلقة بوصفه تجسيدا لآمالها وأهدافها، ومما عزز الثقة المتبادلة بين عبد الناصر والجماهير مخاطبته الشعب بلغته وإحساس الشعب بمشاركة عبد الناصر له فى آماله وآلامه، علاوة على السياسات التى انتهجت لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لعامة الشعب، مثل: قوانين الإصلاح الزراعى، والتأميم، وإعادة توزيع الدخول.

وكان تغلغل عبد الناصر فى عقول الجماهير وإحساسه بآلامها وآمالها وتعبيره عن مطالبها من العوامل المهمة التى كفلت لاستقرار للنظام بعد عام ١٩٥٢ ، رغم المصاعب والعقبات التى واجهته نتيجة للقناعة الشعبية بالرسالة، التى يقوم بها عبد الناصر وما تنطوى عليه من رموز كالكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتنمية والعداء للاستعمار والقومية العربية.

المتغيرات البيئية العربية والدولية:

فى منتصف الخمسينيات، كان من الواضح أن توجد فى البيئة العربية موقف أزمة منتصف الخمسينات يمكن استغلاله من جانب زعيم حساس ومهارة اختيار للمسائل، وإثارة شعور قوى بين الجماهير، فالساحة العربية ؛ كانت مهيأة لمعاداة الغرب.. ومن هنا كانت سياسات عبد الناصر فى معاداة الاستعمار مصدرًا للشعبية التى حازها ، وأداة لوضع أسس شرعية الكارزمية.

وقد شهدت الفترة منذ أواخر عام ١٩٥٥ تورط مصر الفعلى فى السياسات العربية بحيث يمكن اعتبارها من أخصب الفترات تفاعلاً بين السياسة الداخلية والدولية، وأداة قيادة عبد الناصر.. ومن سخرية القدر فإن ألد أعداء عبد الناصر وهم الإخوان المسلمين وإسرائيل والغرب هم الذين دفعوه إلى بيئة السياسة الخارجية كمصدر رئيسى لممارساته.

ولا شك أنه رغم اعتبار عبد الناصر الدائرة العربية أحد المحاور الرئيسية لسياسته.. فإن انفتاح مصر على العالم العربى جاء متدرجًا عبر المرحلة الأولى من الثورة حتى وصلت إلى مرحلة الانغماس التام فى شئون العالم العربى ، بقيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وتلازم مع ذلك اعتبار عبد الناصر رمزًا للوحدة العربية ؛ مما أعاد للأذهان أسطورة صلاح الدين... لقد أدت أزمة السويس عام ١٩٥٦م ثم الوحدة مع سوريا وأداء عبد الناصر خلالهما إلى دعم كارزما عبد الناصر، وتوسيع إطارها لتمتد إلى العالم العربى ككل.

وكانت معارضة الرئيس عبد الناصر لسياسة الأحلاف الغربية فى الشرق الأوسط وخاصة حلف بغداد وكسر احتكار السلاح بعقد صفقة الأسلحة التشيكية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، ثم مساهمته فى نجاح مؤتمر باندونج، وانتهاج سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابى، ثم تعامله مع أزمة السويس عام ١٩٥٦ بمهارة واقتدار من أهم المتغيرات العربية والدولية التى دعمت شعبيته داخليًا وخارجيًا، وشكلت رصيدا أضيف إلى قائمة نجاحاته.

هذه العوامل على المستويات الثلاثة البيئة الداخلية للمجتمع المصرى والساحتين العربية والدولية تفاعلت مع نمط الشخصية القيادية لعبد الناصر، وامتزجت بالثقافة السياسية للشعب المصرى لتكون نموذجًا رائدًا للكارزما، بدأ ظهوره وتبلوره منذ منتصف الخمسينيات ووصل إلى ذروته قبل الانفصال السورى فى عام ١٩٦١ واستمر حتى وفاة الرئيس عبد الناصر.

ويلاحظ أن العلاقة الكارزمية بين عبد الناصر والجماهير دفعته إلى موقع السيطرة على البناء الدستورى، وأصبح النظام السياسى يعتمد على شخصية عبد الناصر، وتوافقت هذه الشخصية الكارزمية مع إعطاء سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في دساتير ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٤، جعلت مجلس الوزراء والبرلمان نظمًا فرعية له.

كذلك.. فإن هذه العلاقة الكارزمية كانت تجد دائمًا مصدرًا للتغذية وزيادة رصيدها عندما يعتريها الضعف أو تقل مدخراتها، سواء من جانب عبد الناصر أو من جانب الجماهير، فعقب الانفصال السورى شعر عبد الناصر بالحاجة إلى دعم صورته فاتخذ عددًا من الإجراءات الاشتراكية والإصلاحية، التى تمس قطاعات كبيرة من الجماهير، وكذلك عندما أحست الجماهير بحاجة القائد إلى دعم وتأييد عقب هزيمته فى عام ١٩٦٧، خرجت إلى الشوارع تطلب منه الاستمرار، وتمنحه دفعة جديدة من الرابطة الروحية لإعادة تأكيد شرعيته، وتفويضه فى اتخاذ ما يراه مناسبًا لإزالة آثار الهزيمة، بمعنى أنه توافرت فى المراحل المختلفة مصادر للتعويض الكارزمى.

ومن ناحية أخرى.. فإن القيادة الكارزمية لعبد الناصر سدت إلى حد ما النقص الناشئ عن غياب أيديولوجية كاملة للتغيير خلال الخمسينيات، وقبل صدور ميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢م، كما مكنت عبد الناصر من إجراء تغيير جوهرى فى معتقدات الشعب المصرى.

ولعبت كارزما عبد الناصر دورًا مهمًّا فى إضفاء الشرعية على النظام السياسى فى مصر، حيث انعكس التأييد والرضا الشعبى عن شخصه على النظام السياسى، وأدى إلى تزايد اعتماد النظام على الشرعية وتقلص الاستناد إلى القوة الإكراهية، على أن كارزما عبد الناصر كما لعبت دورًا فى استقرار النظام السياسى أدت إلى إخفاق عملية بناء المؤسسات؛ حيث كان يعتبر نفسه بديلاً لها ومقتنعًا بأن مرحلة التحول فى مصر لا تحتاج الى مؤسسات، بقدر احتياجها لرجل دولة يحقق التجانس والاتساق فى السلطة.

وفى الستينيات، أدرك عبد الناصر أهمية إرساء مؤسسات، تتمتع بدرجة من الشرعية تواصل بث وترسيخ قيم الزعيم بعد رحيله، وحاول من خلال الاتحاد الاشتراكى أن يكون ما يعرف باسم الحزب الكارزمى، كمرحلة انتقالية بين سلطة الزعيم الكارزمى والسلطة القانونية العقلانية، ولكن رغبته فى إرساء الكارزما فى المؤسسات اصطدمت بخشيته من ظهور تنظيمات أو مؤسسات، يمكن أن تمثل قوة منافسة له داخل النظام.